

# الفصل الخامس

## ازمة الحوار الاسلامي الغربي

obeikandi.com

## (١) أزمة الرسوم

### ومدى الحاج الحاجة الى حوار جاد

استقر الرأي في العالم الإسلامي على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامي والغربي، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التي أنتجت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافي والسياسي القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التي تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامي كان جاداً في مسألة الحوار ولا يزال، ولكن أدت قضية الرسوم التي نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية في الدول الأخرى، والتمسك بزريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً في هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامي، والذي لا تزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً في بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبي، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذي مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية المعتقد والدين، ومكانة الدين في نفوس الشعوب الشرقية أياً كان هذا الدين، وهذا ما أكدته بيان القاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثاني، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعني أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاآرنتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس

الصحيفة كانت تتوى نشر رسوم هزلية عن المكركة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتكلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه في الماضي، وبرزت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى في أقدم رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن في هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التي أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفي هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت في الجانب الأوروبي وتفاقت وشملت وزيراً في الحكومة الإيطالية يطالب البابا - كما فعل الباباوات في العصور الوسطى - بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامي، رداً على ردود الأفعال في العالم الإسلامي. والطريف أن الرئيس الأمريكي لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذي اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف في وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر في تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذي انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية في صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون بالإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

الهولوكوست، وهى تتألف من ثلاث تهم، وهى السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش فى الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها فى القانون الألمانى إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه فى حرية التعبير التى تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر فى موقعه الإلكتروني كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودى؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفه استغلال الشعب الألمانى. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطانى الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن فى النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية "Germar Rudolf" الذى سلم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير فى أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالقطع ما يمنع الإساءة فى قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة فى الشارع الإسلامى تلقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامى كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التى تتمتع فى كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

فى ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامى على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التى تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هى من القضايا التى تعكس أزمة فى الحوار سواء فى لغته أو فى المسرح الذى أعد له. فمن المقطوع به ان الحملات التى تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين في بريطانيا أمام سفارة الدنمرك في لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشنوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإدعاء الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن نور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار

تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولا بد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تتطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدرات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

## (٢) قضية الرسوم المزلية:

### حرية تعبير ام اساحة منعمدة للاسلام

استقر الرأي فى العالم الإسلامى على الأقل منذ قمة طهران عام ٢٠٠٠ على أن هناك حاجة إلى الحوار بين العالم الإسلامى والغربى، وأن تكون وظيفة الحوار إزالة التراكمات الإضافية التى أنتجت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الموروث الثقافى والسياسى القديم، وتنقية الأجواء بين الجانبين، والقفز إلى المستقبل المشترك بكل حسن نية، وإزالة الالتباسات التى تعترض طريق الحوار. والحق أن العالم الإسلامى كان جاداً فى مسألة الحوار ولايزال، ولكن أدت قضية الرسوم التى نشرتها إحدى الصحف الدنمركية، وما ترتب عليها من موقف متعمد من عدد كبير من الصحف والدوائر السياسية فى الدول الأخرى، والتمسك بذريعة حرية التعبير قد جعل التساؤل مشروعاً فى هذه المرحلة: هل ما حدث بين الغرب والعالم الإسلامى، والذى لاتزال نيرانه تتعالى يعد شرخاً فى بناء العلاقات، أم هو هزيمة لقضية الحوار، أم أنه يعد أحد أعراض ضعف البنية الأساسية للحوار؟

فعلى الجانب الأوروبى، تمسكت الحكومات الأوروبية بمفهوم حرية التعبير، ولكنها تجاهلت أن هذه الحجة يرد عليها قيدان: أولهما، ألا تصيب أو تؤذى مشاعر الغير، خاصة عندما يتعلق الأمر بقنسية المعتقد والدين، ومكانة الدين فى نفوس الشعوب الشرقية أياً كان هذا الدين، وهذا ما أكده بيان السفاتيكان، وإلا أفضت حرية التعبير إلى حالة الفوضى والغاب. والقيد الثانى، أن هذه الحرية ليست مطلقة إلا عندما يتعلق الأمر بالإسلام ورموزه، وهو ما يعنى أن هذه الحرية انتقائية. فقد أعلنت الصحيفة الدنمركية أنها سبق أن رفضت رسوماً مهينة للسيد المسيح، ولكنها رفضت نشرها، «لأن القراء لن يستمتعوا بها، وأنها قد تستفز مشاعرهم». من ناحية أخرى، نشرت صحيفة "هاأريتز" الإسرائيلية يوم ١١ فبراير ٢٠٠٦ أن نفس

الصحيفة كانت تنوى نشر رسوم هزلية عن المحرقة وعن إسرائيل، حتى توضح أنها تستطيع أن ترسم كما تشاء دون تمييز، ولكن رئيس التحرير قرر عزل مدير التحرير والرسام، وأوقف النشر قبل مثول الجريدة للطبع. وكانت إحدى الرسوم تصور نجمة داود على هيئة قنبلة يتدلى منها شريط مشتعل، وقالت الصحيفة أنه سبق نشره بريشة نفس الرسام، ولكن لم يلتفت إليه في الماضي، وبررت النشر بأنها أرادت أن تظهر أنه حتى اليهود بكل الحساسيات التاريخية يتقبلون الفكاهة حتى في أقدس رموزهم دون أن يتظاهروا أو يحتجوا. وكان مدير تحرير الصحيفة قد أعلن في هذا السياق أنه سوف يتعاون مع المسابقة التي أعلنت عنها الصحيفة الإيرانية حول الهولوكوست، ولكن الصحيفة سارعت بنفى هذا التصريح خوفاً من إسرائيل.

والملاحظ أن الحملة بدأت في الجانب الأوروبي وتفاقت وشملت وزيراً في الحكومة الإيطالية يطالب البابا - كما فعل الباباوات في العصور الوسطى - بقيادة حملة صليبية لتأديب العالم الإسلامي، رداً على ردود الأفعال في العالم الإسلامي. والطريف أن الرئيس الأمريكي لم يهتم إلا بهذه الردود، ولكنه لم يلق بالاً إلى الاستفزاز، ربما لأنه هو نفسه أهم مصادر الاستفزاز والاستخفاف بالمقدسات الإسلامية. أما الموقف الذي اتخذته وزارة الخارجية الأمريكية من الرسوم، وانتقادها نشر هذه الرسوم، فلا يمكن تفسيره على أنه توزيع أدوار، أو اختلاف في وجهات النظر، ولذا يجب الحرص والحذر في تحليل بيان الخارجية الأمريكية، الذي انتقده مدير مكتب صحيفة "Die Ziet" الألمانية في صحيفة "الواشنطن بوست" يوم ٢٠٠٦/٢/٧ بعنوان «Tolerance for intolerance» حيث انتقد تشبيه الرئيس كلينتون بالإساءة للمسلمين بالإساءة للسامية، كما انتقد الحكومات الإسلامية القمعية، وقمعتها للأقليات الدينية، ورفض ما أسماه الوصاية الأمريكية على الصحفيين الأوروبيين.

أما ما يقال عن حرية التعبير بالنسبة لليهود ورموز الصهيونية، فتجدر الإشارة إلى أن بعض المحتجين في بريطانيا أمام سفارة الدنمرك في لندن قد طالبوا بقطع رأس الصحفى الدنمركى أو قتله، فاستغل وزير الداخلية البريطانى الفرصة، وطالب الشرطة بالتحقيق الحازم مع المتظاهرين، وحث البرلمان على الموافقة على بند كان قد رفضه مجلس اللوردات يتعلق بتجريم امتداح الإرهاب. يقابل ذلك ما صرح به "Nick Griffin" رئيس الحزب الوطنى البريطانى لمؤيدى حزبه فى اجتماع سرى سجلته هيئة الإذاعة البريطانية، وصف فيه الإسلام بأنه عقيدة خبيثة وشريرة، ومع ذلك تمت تبرئته من تهمة التحريض على الكراهية العنصرية. وعلى الجانب الآخر، فإن السير "إقبال سكرانى" الأمين العام للمجلس الإسلامى البريطانى قد صرح بأن الإسلام لا يقبل الشنوذ الجنسى، فتم التحقيق معه بتهمة الإدلاء بملاحظات معادية للإنسان، ولكن الدعوى أسقطت بناء على نصيحة هيئة الإذاعة الملكية لتفاهة القضية. وفى "رياض الحرية" البريطانية تم القبض على الشابة "مايا إيفانز" التى أعلنت ان أسماء الجنود البريطانيين القتلى فى العراق يمكن الاطلاع عليهم فى ساحة "الوايتهول" فتم التحقيق معها، وأفرج عنها بكفالة. فى نفس "رياض الحرية" صاح "Walter Wolfgang" عضو حزب العمال البريطانى فى وجه وزير الخارجية، وهو يدافع عن دور بريطانيا فى العراق فى مؤتمر حزب العمال عام ٢٠٠٥، وأعلن النائب أن هذا كلام فارغ، فأخرج من المؤتمر وتم توقيفه بموجب قانون محاربة الإرهاب، رغم حصانته البرلمانية. ولما رابط " Brian Haw" المعارض للحرب فى العراق أمام البرلمان وصرح بأن حزب العمال مسئول عن الزج ببريطانيا فى حرب غير مشروعة تقرر حظر المظاهرات فى حدود كيلو متر حول البرلمان.

أما فى مجال الحرية فى مواجهة الهولوكوست نشير إلى قضية السيد "Earnest Zundel" الذى استؤنفت محاكمته فى "مانهايم" بتهمة إنكار

الهولوكوست، وهي تتألف من ثلاث تهم، وهي السب والتحريض وامتهان الموتى. كان Zundel يعيش في الولايات المتحدة، ثم طرد إلى كندا، وتم تسليمه إلى ألمانيا ليحاكم بتهمة تصل عقوبتها في القانون الألماني إلى السجن خمس سنوات. وقد شبه أنصاره قضيته بقضية الرسوم، وطالبوا بحقه في حرية التعبير التي تتمسك بها أوروبا. وكان Zundel قد نشر في موقعه الإلكتروني كتاباً بعنوان: «هل مات فعلاً ستة ملايين يهودي؟» أكد فيه أن اختراع المحرقة هدفة استغلال الشعب الألماني. هناك آلاف القضايا المشابهة، ولكننا نشير إلى قضية المؤرخ البريطاني الشهير "ديفيد ارفينج" المعتقل الآن في النمسا بتهمة إنكار المحرقة، وقضية "Germa Rudolf" الذي سُلّم إلى بلده ألمانيا من الولايات المتحدة للمحاكمة.

تلك نماذج من حرية التعبير في أوروبا، أو حرية اللاتعبير عندما يتعلق الأمر باليهود، أو بالحساسيات السياسية داخل الدول الأوروبية، ويوجد بالطبع ما يمنع الإساءة في قانون هذه الدول إلى الأديان والمعتقدات، وإلى المصالح القومية لها، وكذلك الإساءة إلى علاقاتها مع الدول الأخرى.

وأحسب أن موجة الاحتجاجات العارمة في الشارع الإسلامي تلتقى موافقة من الحكومات الإسلامية، ولكن يبدو أن هذه المواقف الرسمية قد تأخرت كثيراً، فتركت الزمام والساحة إلى غيرها. على الجانب الآخر، فإن رد الفعل الإسلامي كان بالغ العنف، وتضمن بعض التصرفات غير المقبولة مثل إحراق السفارات والبعثات الدنمركية التي تتمتع في كل الأحوال بالحصانة المطلقة.

في ضوء ما تقدم، كيف يمكن رسم المستقبل المشترك بين الغرب والعالم الإسلامي على أساس مقبول من الجانبين؟

لا أشك أن قضية حرية التعبير التي تم الرد عليها، وقضية الإساءة إلى الآخر، هي من القضايا التي تعكس أزمة في الحوار سواء في لغته أو في المسرح الذي أعد له. فمن المقطوع به أن الحملات التي تسيرها الدول الإسلامية إلى أوروبا

تحت عنوان تحسين صورة الإسلام فى الخارج أصبحت وهماً، ولا بد من التخطيط بشكل علمى للتواصل مع الغرب على أساس الاحترام بالمسلمين المتبادل والمصلحة المشتركة، وأعتقد أن نقطة البداية هى الطريقة التى تسوى بها أزمة الرسوم، فهى التى سترسم طريق المستقبل.. هل يتم القفز عليها، أم يتم الإصرار على الاعتذار الرسمى عن أن حرية التعبير لا يجوز أن تتطوى على الإساءة؟ وألا يكتفى بالإعتذار عما ألم من ضرر، لأنه فصل بين المقدمة والنتيجة، وهو أمر أجادت أوروبا والولايات المتحدة استخدامه فى القضايا الدينية والسياسية. ونعتقد أن اللقاء بين الجانب الإسلامى والغربى والأمم المتحدة أصبح ضرورياً لوضع ميثاق شرف يحترم كل المقدرات الدينية على الأقل، أما ما وراء ذلك، فهو يدخل فى إطار حرية التعبير.

وأخيراً، فلماذا لا تضع المؤسسة اليورومتوسطية لحوار الثقافات ومقرها بمكتبة الاسكندرية برامج لمعالجة مثل هذه القضايا، وأن تكون القناة الرئيسية فى هذا الشأن بين الغرب والعالم الإسلامى، وهذا هو الهدف من اختيار الاسكندرية مقراً لها.

## ( ٣ ) الإدارة الأوروبية

### لازمة الرسوم ونداءاتها الخطيرة

من الواضح أن أوروبا كلها متضامنة مع الدانمارك وهي تدير الأزمة مع العالم الإسلامي، على أساس أن الصمود هو الذي يحسم القضية. فرغم المظاهرات صاحبة الشعارات والمقاطعات للمنتجات والكتابات والاتصالات التي تعبر عن موقف العالم الإسلامي، والتي تضافرت مع الاحتجاجات الدبلوماسية، والتي أتخذت مختلف الأشكال من سحب للسفراء إلى إغلاق لمقار البعثات في الدانمارك، إلا أن أوروبا أصرت حتى الآن على موقف واحد. فقد رفض رئيس وزراء الدانمارك تقديم أى اعتذار عن الرسوم، أى حق الصحفى فى التعبير، وإن كان يأسف لما أصاب مشاعر المسلمين، وهو نفسه موقف الصحيفة الدانماركية. فى نفس الوقت أعلن رئيس المفوضية الأوروبية تمسكه بحرية التعبير، وارتفعت أصوات أكثر حدة وتطرفاً من وزراء فى حكومات أوروبية ينددون بالإسلام والعالم الإسلامى.

ارتكزت الإدارة الأوروبية للأزمة على عدد من الافتراضات: الأول، أن العالم الإسلامى ليس كتلة واحدة، وأن مظاهر التعبير عن الغضب فيه ليست متساوية، وهو ما يسمح بالاتصال بمراكز هامة للتهدة وإنهاء الأزمة. الافتراض الثانى، هو أن الاتصال بالحكومات هو أحد الطرق الهامة للسيطرة، وهو ما دعا سولانا المنسق الأعلى للسياسات الأوروبية إلى القيام بجولته فى المنطقة، ساعياً على الأقل إلى تحجيم رد الفعل الرسمى فى بعض الدول الإسلامية. وهذا الافتراض قائم على قراءة أوروبية للسلوك العربى، وهو أن الحكومات قادرة على تهدة الشارع، وأن سلوكها يؤثر تأثيراً كبيراً على هذا الشارع الذى يستلهم هذه المواقف. الافتراض الثالث، أن ردود الفعل الشعبية عادة قصيرة الأمد، وسرعان ما تتبدد بمرور الزمن. بعبارة أخرى، فإن أوروبا التي تساندها الولايات المتحدة قد اختارت أن تفسر هذه

الأزمة من منظورها التقليدي، واتخذت قرارها بالصمود في وجه مظاهر الأزمة، وهي وثيقة أنها - أي أوروبا - هي دائماً المنتصرة في هذا السياق.

في تفسير أوروبا لهذه الأزمة، أن الشارع الإسلامي يغلى لأسباب عديدة، لا علاقة لها بالرسوم، وإنما تتعلق بنمط حياته ومعاناته مع الحكومات واحباطاته، خصوصاً في العراق وفلسطين، وما تسببه السياسة الأمريكية من مضاعفات خطيرة على مسار حياته وعقيدته، فكانت الرسوم مناسبة للانفجار، وربما استعانت أوروبا بتفسيرات بعض المجتهدين من أبناء العالم الإسلامي الذين يدعون الحكمة والروية، ويظنون أنهم واسطة بين الطرفين، وهم في الحقيقة أكثر ميلاً لأوروبا، وأكثر اقترباً من نظرتها للعالم الإسلامي. ولسوء الحظ، فإن الإعلام العربي والإسلامي يفسح لهؤلاء مساحات معتبرة للكتابة والحديث، وكأنهم رسل الرحمة والسكينة في عالم إسلامي مضطرب، فأصبح بعضهم يعتبر نفسه من قيادات الرأي العام، فترتفع جائزته على مساعيه عند أوروبا والغرب عموماً. وقد لاحظ الغرب أن فريقاً من هؤلاء يدافع عن الرسوم، بل وينقلها في صحفه، مثلما حدث في الجزائر والأردن واليمن وماليزيا وأندونيسيا، وقد تطول القائمة، وهو ما يسمح لأوروبا بافتراض أن الاحتجاج على الرسوم ليس موقفاً موحداً في العالم الإسلامي، وأن الصمود الأوروبي يسمح أيضاً بانحسار الموجة، وتؤدي طول المدة إلى شروخ في صرح المعارضة الإسلامية.

الأخطر من الافتراض والتفسير لما يحدث في العالم الإسلامي أن أوروبا تبني صمودها وإصرارها على حرية التعبير أيًا كانت نتيجته. ورغم اعتراض الكثير من الساسة والعقلاء، وكذلك الفاتيكانيان وشرائح عديدة من الأوساط الدينية على اعتقاد - بالغت فيه كثيراً - مفاده أن أوروبا تمر باختبار لجدية الديمقراطية فيها، وأن ما يحدث في الشارع الإسلامي هو صورة من صور الهجمة والإرهاب ضد المصالح الأوروبية في العالم الإسلامي، هدفه محاربة هذه الديمقراطية، وإرغام أوروبا على

التراجع، ولذلك قرر رئيس المفوضية الأوروبية أن أوروبا لن تعتذر عن حقها في حماية الديمقراطية، مهما بلغت قوة رد الفعل الإسلامى. بل تؤكد الكتابات الأوروبية على أن أوروبا هي التي يجب أن تنقل العالم الإسلامى إلى مرحلة الحضارة والديمقراطية، وأنه إذا انكسرت موجة المعارضة الإسلامىة فذلك يعنى انتصار الديمقراطية على الديماغوجية. وربما خُص بعضهم من ذلك إلى منطقية السعى الأمريكى لغرس الديمقراطية فى العالم الإسلامى، وإلى تخفيف حدة المشاعر الدينية المناهضة لمثل هذه الإصلاحات. والغريب أن بعض الكتابات الأوروبية تعلن فى تعليقها على هذه الأزمة على أن الإسلام غير قادر على التعايش مع الحضارة الديمقراطية الحديثة والحريات المرتبطة بها، وأن الإسلام لا يمكن أن يعتنق الحداثة، كما أن حرية التعبير تمثل تهديداً للأصوليين من جميع الأديان.

وقد وجد الإعلام الصهيونى فى هذه المعركة الهائلة بين الإسلام والغرب فرصته لصب النار على الزيت، خاصة وأن هذا الإعلام سعى طوال عقود لربط الإسلام بالإرهاب، فوجه البعض ألسنة اللهب نحو دحر الجهود الإسلامىة لفك الارتباط المتعمد بين الإسلام والإرهاب. ولم يطق بعضهم أن يدين البعض موقف الدانمارك، فانبرى يهاجم هذا النقد فى الكتابات والأعمدة وبريد القراء.

يضاف إلى ما تقدم بصدد الإدارة الأوروبية للأزمة، ورداً على التهديد ضد من يتعرض للرموز الإسلامىة، مثل فتوى الخمينى ضد سلمان رشدى، أجاز مجلس العموم البريطانى فى يوم ٢٠٠٦/٢/١٥ أحكاماً تجرم ما يسمى بتعظيم الإرهاب أو تمجيد أو تقييده، مثل صور التهديد المختلفة. على الجانب الآخر، نشير إلى أن كل الدول الأوروبية تحمى الأديان بقوانين واضحة ضد كل صور الازدراء أو التحريض أو الإثارة، وقد رفعت الكنيسة دعوى فى فرنسا فى العام الماضى ضد رسوم مسيئة لأصحاب عيسى عليه السلام فى "العشاء الأخير" وكسبت القضية. وكانت النية تتجه فى نيويورك إلى عرض مسرحية على مسرح برودواى الشهير،

تمثل السيد المسيح في صورة رجل شاذ جنسياً، ولكن رسائل الاحتجاج والتهديد بإحراق المسرح هي التي أوقفت عرض المسرحية.

فهل الطريق القضائي يهدئ الشارع الإسلامي، وهل يهدئه موقف رسمي إسلامي موحد؟ وكيف يمكن رسم خطوط إدارة الأزمة في العالم الإسلامي المترامي الأطراف؟ وهل يكفي أن نحذر أوروبا والغرب من أن الزرارية بالرموز الإسلامية يشجع على الأعمال الإرهابية، ويقدم المبرر للإرهاب الحقيقي بذريعة الدفاع عن هذه الرموز؟ وهل تجرؤ جهة مهما كانت قوتها أن تمنع ازدهار هذا الإرهاب؟ أم أن موقف أوروبا من التحصن حول حرية التعبير مقصود لإثارة الفتنة في العالم الإسلامي، ولذا يجوز لنا أن نتساءل أهي فتنة في العالم الإسلامي، أم بداية فصل جديد من الصراع بين الإسلام والغرب؟

## (٤) الإسائة الى الاسلام

### والثقوب السوداء - فن ثوب الضرب

تجتاح أوروبا حالة من السعار ضد محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد نشرت الصحيفة الدنماركية Jyllands- posten فى سبتمبر ٢٠٠٥ رسماً كاريكاتوريا للرسول الكريم وطلبت من الكتاب والفنانين أن يقدموا رواية عنه ترافق الرسم فى كتب الاطفال. وكانت الصحيفة قد نشرت ١٢ رسماً هزلياً تصور الرسول الكريم فى صور تشير إلى دلالات سلبية. وقد توالى الاحتجاجات الإسلامية والشعبية وبعض الرسمية، حيث قامت السعودية وسوريا بسحب سفرائهما من الدنمارك، كما أغلقت ليبيا سفارتها هناك. أما على المستوى الشعبى فقد أحتجت الجماهير الإسلامية خصوصاً فى أندونيسيا وباكستان وفلسطين والقاهرة، وحيث هددت بعض الجماعات المسلحة فى فلسطين رعايا الدنمارك والنرويج. أما الاتحاد الأوروبى فقد أيد الدنمارك فى الدفاع عن حرية التعبير. من ناحية أخرى أنضمت صحف أوروبية أخرى فى أيسلندا والمانيا وسويسرا وأسبانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا إلى الحملة. وقد قام رامى لكح رجل الأعمال القبطى الهارب بأموال البنوك إلى فرنسا ومالك صحيفة فرنسا المسائية France Soir بفصل رئيس التحرير، ولكن رئيس تحرير مجلة الموند دبلوماسيک Le Monde Diplomatique اتجه إلى دعوة العالم الإسلامى إلى فهم الثقافة الأوربية التى تولى كثيراً من شأن حرية التعبير، والتركيز على قضايا أهم وعدم مواجهة الغرب بسبب هذه القضية. على الجانب الآخر، شن وزير خارجية بريطانيا جاك سترو هجوماً شديداً على الصحف التى أعادت نشر الصور، كما انتقدت الولايات المتحدة موقف الصحف الأوروبية فى هذا الموضوع. وقد أضيف إلى الاحتجاج الشعبى والرسمى فى العالم الإسلامى إعلان أمين عام المؤتمر الإسلامى بأن المشاورات تجرى لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال شهر فبراير لدراسة أزمة الصور. وقد ظهر كتاب

المقال في الصحيفة الدنماركية لكي يعلن أسفه عما أصاب مشاعر المسلمين بسبب الرسوم، ولكنه تمسك بحق التعبير الذي لا يحظره القانون الدنماركي. كذلك دافعت الصحيفة الفرنسية المسائية عن قرار نشر الصور قائلة "تصور أن مجتمعاً أضاف إلى محظوراته تلك المحظورات الواردة في مختلف الأديان، فماذا يبقى من حرية التفكير والحديث وحتى الحركة؟ ومضت الصحيفة تقول "نحن نعرف مجتمعات من هذا النوع ولكن فرنسا انضمت إلى القائمة (يشير إلى إعتذار الحكومة الفرنسية للمسلمين)".

وقد اعتذرت الصحيفة الدنماركية في بيان أصدرته على موقعها، ولكن الاعتذار كان في الواقع اعتذاراً عما تسببت فيه من إهانة للمسلمين ولم يكن الاعتذار عن النشر، ولذلك أصرت الحكومة الدنماركية على عدم الاعتذار للدول الإسلامية.

هكذا تقابل العالم الإسلامي مع الغرب فيما وصفه البعض بأنه صراع ثقافات أو حضارات، مما يلقي بظلال كثيفة على فرص الحوار بين الإسلام والغرب. فكيف يمكن التوفيق بين حق العالم الإسلامي في الحفاظ على قدسية الرموز الإسلامية في الإعلام الغربي وبين إصرار الغرب على صيانة حرية التعبير؟ وهل تجدى صور الاحتجاج المختلفة بما في ذلك مقاطعة السلع الدنماركية في تغيير موقف الغرب من الرموز الإسلامية؟.

في الإجابة على هذا السؤال يشير البعض إلى أن قدسية الدين الإسلامي ليست أمراً مألوفاً في الغرب الذي لا يحترم المقدسات الدينية بما في ذلك خالق الكون، وهو ما عبرت عنه إحدى الصحف الألمانية التي قالت أنهم أحرار في نقد الخالق نفسه. ولكن الصحف الأوروبية جميعاً نفت أن تكون هناك حملة منسقة ضد الإسلام والمسلمين، وأن الحملة المنظمة تهدف إلى تأكيد حرية التعبير. وإذا كانت الصحيفة الدنماركية قد نشرت هذه الصور في سبتمبر عام ٢٠٠٥، وأعدت نشرها مرة

أخرى فى أواخر يناير ٢٠٠٦ لأسباب غير معروفة، فإن انضمام الصحف الأوروبية الأخرى إليها فى الوقت الذى تواجه فيه هذه الصحيفة الاحتجاج هو الذى استنفز وزير خارجية بريطانيا والولايات المتحدة.

والحق أن أوروبا والغرب عموماً الذى يتمسك بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان يصر على تطبيق هذه المفاهيم داخل أراضيه بشكل يختلف عن تطبيقها فى الدول الأخرى. وفى هذا الصدد نشير إلى عدد من النقوب السوداء فى ثوب الحرية والديمقراطية فى الغرب.

النقبة الأولى، هو الحديث المتحمس عن حقوق الإنسان فى الوقت الذى تنتهك فيه أبسط حقوق الإنسان، خاصة فى السجون العسكرية الأمريكية وتدنيس المصحف الشريف، وكل مظاهر احتقار الإسلام بشكل منظم للحط من معنويات المعتقلين، فيسلكون فى سبيل ذلك مسلكاً بربرياً فاحشاً. كذلك تورطت معظم الحكومات الأوروبية فى فضيحة السجون السرية الأمريكية، ومع ذلك لاتزال تتكر هذا التورط رغم نتائج التحقيقات التى أجراها البرلمان الأوروبى.

أما النقبة الثانية، فهو الإعلان عن نشر الديمقراطية فى العالم العربى، والإصرار على عقد الانتخابات فى فلسطين والإشادة بنتائجها، ومع ذلك بذلت كل الضغوط ضد حماس، مرة لاستبعادها من المشاركة فى الانتخابات، ومرة أخرى لمنعها من الدعاية فى الانتخابات، بل وتهديد الشعب الفلسطينى بوقف المعونة عنه إذا اختار مرشح حماس، ومرة ثالثة بمنع هذه المعونة لمعاينة الشعب الفلسطينى لأنه اختار حماس، أى أن الغرب قد أشاد بنزاهة الانتخابات الفلسطينية، ولكنه لايعترف بنتائجها.

النقبة الثالثة، هو التمسك بحرية الفكر والتعبير والإبداع للإساءة إلى الإسلام والمسلمين وحدهم. وتعلم أوروبا جيداً أن قوانين معاداة السامية تقف لكل مثقف أو مفكر أو باحث فى الشؤون اليهودية والصهيونية بالمرصاد. نشير فى هذا الصدد

إلى بعض ضحايا الحظر الفكري وإعدام حرية التعبير، وفي مقدمتهم المفكر والفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه جارودي الذى سجن وفرضت عليه غرامة مالية بسبب كتابه عن "الأوهام والخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، وغيره كثير من أساتذة الجامعات والباحثين الذين منعوا بحكم القانون مثل قانون جيسو فى فرنسا، من مجرد التفكير فى المحظورات الصهيونية مثل المحرقة وغيرها. ومعلوم أن الأمم المتحدة قد احتفلت عام ٢٠٠٥ بالذكرى الستين للمحرقة، حتى تواكب ذكرى إنشاء الأمم المتحدة، بحيث يتم الاحتفال سنوياً بذكرى المحرقة. وقد فتحت أوروبا نراعيها لكل من يسئ إلى الإسلام والمسلمين. وعندما نشر سلمان رشدى، الكاتب البريطانى ذو الأصل الهندى، روايته "آيات شيطانية" فى أواخر الثمانينات من القرن الماضى، تمسكت الحكومة البريطانية أمام الانتقادات الإسلامية بأن سلمان رشدى يمارس حرية التعبير فى وطنه. ولكن بريطانيا أصدرت تشريعاً يحظر الإساءة إلى الأديان، وهو الذى دفع وزير خارجية بريطانيا إلى انتقاد نشر هذه الرسوم. كان الإمام الخمينى فى إيران قد أصدر فتوى بإهدار دم سلمان رشدى، ولا يزال مختبئاً عن الأنظار حتى اليوم. فهل التطوع بالإساءة إلى الرسول الكريم والمقدسات الإسلامية ممارسة لحرية التعبير، بينما نقد السياسات الإسرائيلية الإرهابية هو المقدس الوحيد فى الغرب؟ وأين يقع الخط الذى تلتقى عنده حرية التعبير فى الغرب مع مستوى الحضارة التى تؤكد على احترام الآخر وعلى دياناته ومقدساته؟.

إن التسوية السريعة لهذه القضية تؤدى إلى وقف التدهور فى العلاقات الإسلامية الغربية، كما أن توحيد المواقف الإسلامية بوقف التباين بين هذه المواقف، ويوحد المشاعر فى الشارع الإسلامى. وقد يكون من المفيد أن يُدعى الاتحاد الأوروبى إلى المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية الإسلامى، وأن يتم الحوار بين الطرفين، وأن يتم بيان المخاطر التى تترتب على مثل هذه الأحداث المؤسفة.